المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

إعادة إعمار قطاع غزة: السياقات والتحدّيات

خالد وليد محمود | نوفمبر 2014

إعادة إعمار قطاع غزة: السياقات والتحدّيات

سلسلة: تقييم حالة

خالد وليد محمود | نوفمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدّمة 1

مقررات مؤتمر القاهرة 1

احتمالات النجاح والفشل 7

حسابات الربح والخسارة 8

الاحتلال مكمن المشكلة 10

خاتمة 13

مقدّمة

انتهت الجولة الأخيرة من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، مخلّفةً وراءها أضعاف حجم الدمار الذي تسبّبت فيه الحربان السابقتان عامَي 2008 و2012. ويعدّ هذا العدوان الأخير الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم عملية "الجرف الصامد"، وأسمته المقاومة الفلسطينية حرب "العصف المأكول"، العدوان الثالث الذي تشنّه إسرائيل على قطاع غزة خلال ستّة أعوام؛ بعد ما عرف بحرب "الفرقان" التي امتدّت من 2008/12/27 إلى 2009/1/18، وحرب "حجارة السجّيل" التي وقعت في الفترة بين 14و2012/11/21.

وتزامن انطلاق محادثات القاهرة غير المباشرة لوقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال اندلاع الحرب الأخيرة مع الحديث عن إعادة إعمار القطاع؛ إذ قايضت إسرائيل إعمار ما تهدّم باستمرار حالة التهدئة على الحدود مع قطاع غزة.

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على قرارات مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة، وحقيقة الوعود الممنوحة، والمصلحة الإسرائيلية في التسريع في عملية إعادة الإعمار أو الإبطاء فيها، والخيارات المتاحة أمام "حماس" بخاصة وأنّ التلكّؤ في إعادة إعمار غزة قد ينتقص من دورها ويؤثّر في شعبيتها التي تعاظمت خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة.

مقررات مؤتمر القاهرة

في 12 تشرين الأول / أكتوبر 2014، انعقد في القاهرة مؤتمر للدول المانحة لدراسة كيفية إعادة إعمار قطاع غزة، برعاية مشتركة بين النرويج ومصر، وتحت رئاسة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وموفدين من 50 دولة، ومشاركة منظمات دولية وإقليمية، وممثّلين عن هيئات إغاثية دولية، والأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسة ووكالاتها المتخصصة، مثل: وكالة الأمم المتحدة للاجئين "أونروا"، وصندوق الأمم المتحدة

الإنمائي، وصندوق الغذاء العالمي، وصندوق النقد والبنك الدوليين، وصناديق وبنوك التنمية العربية والإسلامية والجامعة العربية.

وفي ختام المؤتمر الذي استمرّ يومًا واحدًا، تعهّدت الدول المانحة بتقديم 5.4 مليارات دولار، خصّص نصفها لمشاريع إعادة الإعمار، والنصف الآخر – بحسب البيان الختامي للمؤتمر – لدعم موازنة الحكومة الفلسطينية والتنمية في الضفة الغربية[1].

وتتضمّن مجالات إعادة الإعمار في غزة:

-تأمين ملاجئ موقّتة لمن دُمّرت منازلهم،

-إصلاح شبكات الكهرباء، والآبار، والمياه والصرف الصحي،

-إعادة إعمار المساجد والكنائس والمراكز الثقافية والمواقع التراثية،

-بناء المنازل المدمّرة تدميرًا كليًّا، وترميم المنازل المدمّرة جزئيًّا،

-تأهيل الطرق والجسور، وتعويض المزارعين عن خسائرهم،

-إعمار المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية المتضررة،

-فتح المعابر لإدخال مواد البناء تحديدًا، وضمان عدم دخول أسلحة غير شرعية لقطاع غزة.

ربطت رئاسة المؤتمر تقديم الدعم المالي الدولي بثلاثة شروط، هي: ممارسة حكومة الوفاق الوطني عملها في قطاع غزة وبسط سيطرتها هناك، بخاصة على معابر القطاع والجمارك؛ وأن لا يجري استخدام المساعدات في أغراضٍ غير مخصّصة لها؛ والعمل على فتح المعابر الحدودية بين إسرائيل وغزة.

وقدّمت قطر أكبر مساهمة لإعادة إعمار غزة بقيمة مليار دولار. وتعهّد الاتحاد الأوروبي بتقديم 450 مليون دولار خلال 2015. وتعهّدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ 212 مليون دولار مساعدات إضافية. في حين تعهّدت الكويت بتقديم 200 مليون دولار على مدى 3 سنوات. وقدّمت الإمارات العربية مساعدة

[1] انظر: تعهدات بنحو 5.4 مليارات دولار لغزة، **الجزيرة نت**، 2014/10/13، على الرابط:
http://goo.gl/3eht49

بـ200 مليون دولار[2]. وكان لافتًا عدم تبرّع المملكة العربية السعودية بدعوى إعلانها عن مساعدات سابقة بقيمة 500 مليون دولار (انظر الشكل1).

الشكل (1): حجم التعهدات المالية التي قدّمتها الدول خلال مؤتمر القاهرة لإعمار غزة

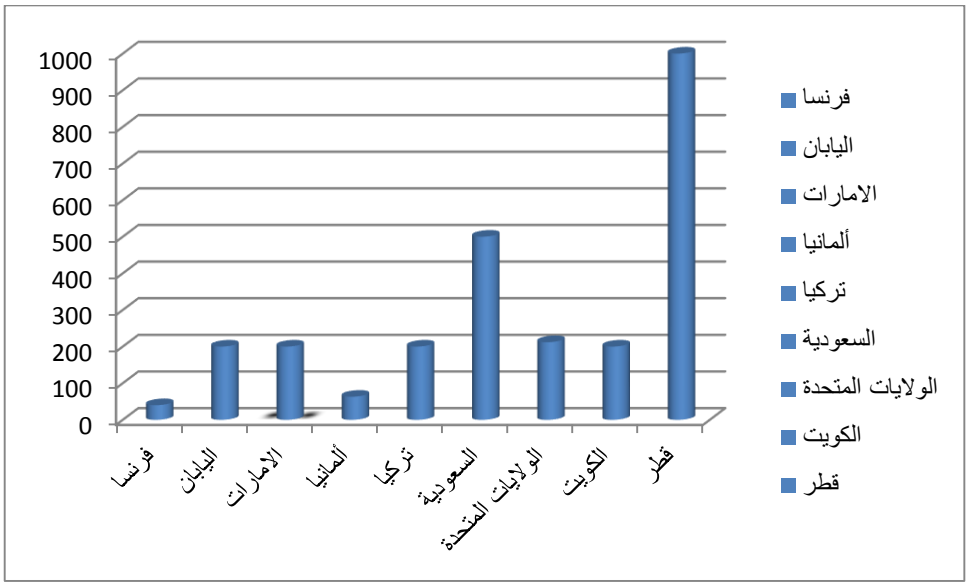

المصدر: من إعداد الباحث

ولم يَخْل البيان الختامي للمؤتمر الذي أناط مسؤولية إعادة الإعمار بحكومة التوافق الفلسطينية، من تأكيد مساندة المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في غزة، والتشديد على الاستعداد لدعم سبل وقف النار عبر "حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار غزة في إطار طويل المدى، ويناسب تنمية فلسطين ككلّ". وأشار هذا التأطير إلى تسييس إعادة الإعمار، على الرغم من أنّه مشروع إنساني بالدرجة الأولى.

وقد شرح البيان الختامي للمؤتمر الحاجة العاجلة إلى ٤١٤ مليون دولار للإغاثة الإنسانية، ثمّ 1.2 مليار دولار لتعافي الاقتصاد في مرحلة أولى، إضافةً إلى 2.4 مليارَي دولار، التكلفة المبدئية لإعادة الإعمار[3].

---

[2] المرجع نفسه.

[3] "تعهدات دولية بـ5.4 مليار دولار نصفها لإعادة إعمار غزة"، جريدة **السبيل**، 2014/10/12، على الرابط:
http://goo.gl/0WMbKo

وأعلنت الدول المانحة أيضًا موافقتها على خطة حكومة التوافق الفلسطينية بشأن إعادة الإعمار، وضرورة أن يواكب ذلك دعم موازنتها نفسها للتنمية في الضفة الغربية.

واللافت أنّ حجم التعهدات المالية للاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي باستثناء قطر، بلغ 747 مليون دولار، وهو مبلغ زهيد لا يتلاءم مع حجم الدمار الذي خلّفته آلة الحرب الإسرائيلية في غزة. إضافةً إلى أنّ تجربة الفلسطينيين في هذه المؤتمرات تؤكّد أنّ ما يجري التعهّدُ به لا يجد طريقه للتنفيذ بالضرورة، بل يبقى وعودًا، كما حصل في مؤتمر شرم الشيخ 2009، حين بلغت تعهّدات الدول المانحة فيه 4.7 مليارات دولار، لم يصل منها شيء إلى غزة، على الرغم من أنّ السياقات التي عُقد فيها المؤتمر الحالي تختلف عن تلك التي كانت تسود المشهد عام 2009، إذ عُقد اجتماع القاهرة بعد أن تعرّض قطاع غزة لعدوان غير مسبوق قُدّرت كلفته الأولية للإعمار بنحو أربعة مليارات دولار، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الكلفة في الحرب السابقة. فضلًا عن أنّ اجتماع القاهرة جاء في ظلّ تزايد الأصوات المطالبة بإنهاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والمستمرّ منذ ما يقارب السبعة أعوام. من الجدير ذكره في هذا السياق أيضًا، وخلافًا للمؤتمر الذي عُقد عام 2009، أنّ مؤتمر المانحين 2014 جاء هذه المرة في ظلّ حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني (وهي أوّل حكومة وفاق وطني فلسطيني منذ 2007) التي تشكّلت في 2 حزيران / يونيو 2014 بعد أن توصّل كلّ من حركتَي "فتح" و"حماس" إلى اتفاق ينهي خلاف سبع سنوات من الانقسام السياسي الفلسطيني.

وكان مؤتمر القاهرة سلّط الضوء على حجم الخسائر التي سبّبها العدوان الإسرائيلي على غزة. وأشار بلغة الأرقام إلى استشهاد 2147 فلسطينيًّا، بينهم 530 طفلًا، و302 امرأة، و23 شهيدًا من الطواقم الطبية، و16 صحفيًّا، و11 موظّفًا من موظّفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم "الأونروا"[4](انظر الشكل2).

وبلغ عدد من باتوا بلا مأوى جرّاء هدم منازلهم أكثر من 100 ألف شخص. في حين اضطرّ أكثر من

[4] "حصيلة شاملة لنتائج الهجوم الإسرائيلي على غزة"، **المرصد الأورومتوسطي**، 2014/8/28، على الرابط:
http://goo.gl/DXflRr

300 ألف آخرين إلى النزوح من أماكن سكنهم، بسبب القصف والعدوان الإسرائيلي.

وقدّر المرصد الأورومتوسطي مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاع غزة بنحو 3.6 مليارات دولار. لكن، من خلال وزارتي الأشغال العامة والإسكان والاقتصاد الوطني، قدّرت الحكومة الفلسطينية إجمالي الخسائر بمبلغ يتراوح بين 6 و8 مليارات دولار[5].

في حين أشارت منظمة "أونكتاد" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) إلى أنّ الخسائر تتراوح بين 6و9 مليارات دولار، وأنّ الحرب الإسرائيلية دمّرت 40 ألف وحدة سكنيّة، و141 مدرسة، و29 مستشفى، وعشرات المصانع ومحطات توليد كهرباء، وغيرها[6].

ووفقًا لإحصاءات وزارة الأوقاف الفلسطينية، فإنّ الجيش الإسرائيلي دمّر في غزة 71 مسجدًا بصورة كاملة، ودمّر أيضًا 200 مسجد دمارًا جزئيًّا، و24 عقارًا وقفيًّا، و12 مقبرة، و6 لجان زكاة، وكنيسة واحدة، ومدرسة شرعية، وفرع كلية الدعوة، ومديرية أوقاف غزة. وبلغ إجمالي الخسائر الخاصة بالوزارة نحو 35 مليون دولار[7].

---

[5] المرجع نفسه.

[6] "مسؤول في 'أونكتاد': 6-9 مليارات دولار خسائر قطاع غزة من العدوان الإسرائيلي"، **القدس العربي**، 2014/9/3، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=216008

[8] "وزارة الأوقاف: الاحتلال دمر 71 مسجدا في غزة"، **القدس**، 2014/8/25، على الرابط:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/521014

الشكل (2): الخسائر التي خلّفتها الحرب الأخيرة على غزة

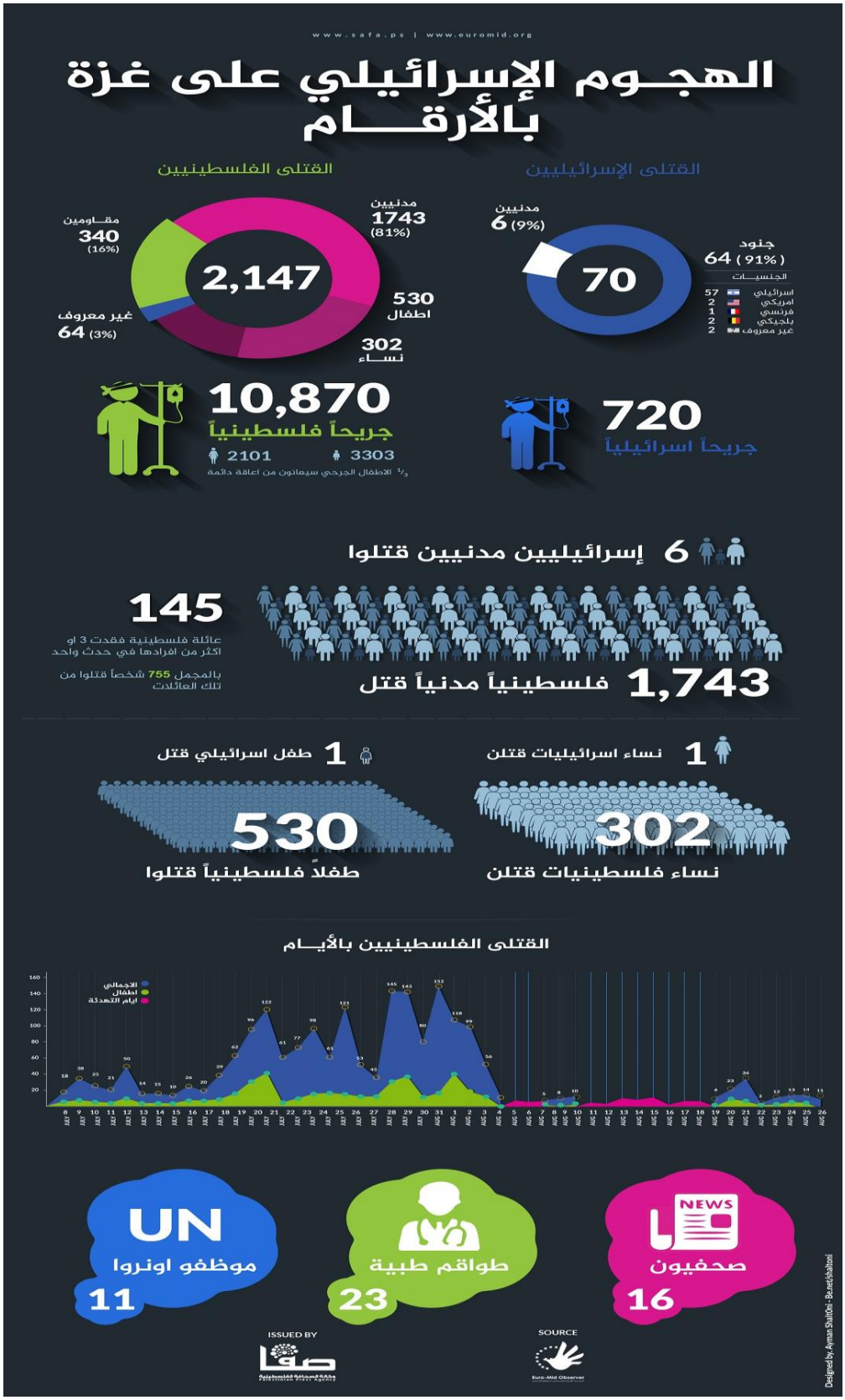

المصدر: وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، على الرابط: http://goo.gl/DXflRr

احتمالات النجاح والفشل

أثار مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة العديد من التساؤلات بخصوص إمكانية نجاحه؛ إذ تتظافر جملة من الأسباب التي قد تؤدّي إلى انحرافه عن أهدافه، منها:

1. عدم الوفاء بالتعهدات كما جرت العادة، على الرغم ممّا جرى إعلانه في التصريحات الرسمية للدول المانحة بتقديم مساعدات مالية،
2. إمكانية عودة الخلافات الفلسطينية بخصوص حكومة التوافق الوطني، وتعثّر المصالحة بين حركتَي "فتح" و"حماس"، وتطوّر الخلافات على قيادة عملية الإعمار. وهو ما تجلّى في خطابات المشاركين في المؤتمر؛ بتأكيدهم أنّ انطلاق الإعمار مرتبط بعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، وتنحّي "حماس" عمليًّا، ما يجعل المسألة برمّتها رهنًا بالتطورات السياسية، وليس استجابةً للاحتياجات الإنسانية.

3. مدى قدرة حكومة الوفاق الوطني على تذليل العقبات التي تتعلق بالمسائل الخلافية مع حركة "حماس"، وقدرتها على بسط النظام وفرض القانون في قطاع غزة، وقدرتها أيضًا على دمج المؤسسات العامة و"الأمنيّة" بين القطاع والضفة الغربية، ومدى تمكّنها من السيطرة على المعابر بين إسرائيل ومصر، والعمل على تطبيق خطة السلطة الفلسطينية التي تعهّدت بها لإعادة إعمار غزة.
4. الموقف الإسرائيلي من إعادة إعمار غزة وقدرته على عرقلة أيّ جهود في هذا السياق، بخاصة في ظلّ عدم وجود رغبة مصرية في تشغيل معبر رفح بصورة فعّالة على الأقل في المنظور القريب، لا سيّما بعد تدهور الأوضاع الأمنيّة في سيناء، والإعلان عن إغلاق المعبر منذ أواخر تشرين الأول / أكتوبر 2014. وعليه، تبقى إسرائيل المسيطرة على المعابر، وتضع القيود الصارمة على حركة التجارة والعمالة بين غزة والضفة.

5. عدم وجود رادع أو ضمانات تمنع إسرائيل من تكرار العدوان وشنّ هجمات جديدة على قطاع غزة، وانهيار التهدئة (وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل) التي جرى التوصّل إليها في 26 آب / أغسطس الماضي.

إجمالًا، لن يتمّ إدخال المواد الضرورية لعملية إعادة إعمار غزة إلّا بإشرافٍ مباشر من السلطة الفلسطينية المطلوب منها الاتفاق مع إسرائيل؛ لتحديد نوعية الموادّ المطلوب إدخالها للقطاع وكمّيتها.

ومن خلال مبعوثها في الشرق الأوسط روبرت سيري، قامت الأمم المتّحدة من جهتها بتطوير آليّة مفصّلة تسمح للجنة ثلاثية من الأمم المتّحدة والسلطة الفلسطينيّة وإسرائيل، بالرقابة على الموادّ الخامّ اللازمة لإعمار غزة، مع تركيب كاميرات للمراقبة على المخازن، ومتابعة سير الشاحنات التي تحملها، للتأكّد من أنّ "حماس" لن تستفيد منها في بناء الأنفاق، وترميم تجهيزاتها العسكرية. وتمنح هذه الآليّة الأمم المتّحدة إمكانية "تقنين" الحصار الإسرائيلي على غزّة و"شرعنته"، بدلًا من العمل على رفعه[8].

حسابات الربح والخسارة

كان عدم دعوة إسرائيل لحضور مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة، مبعث تفاؤل للكثيرين. لكنّ إسرائيل كانت مع ذلك الحاضر الغائب فيه؛ إذ جرى تبرير غيابها بأنّ مكتب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بعث برسائل للحكومة الإسرائيلية مفادها أنّ مصر لا تعتزم دعوة إسرائيل للمؤتمر، وعلى الأخيرة أن "تبدي تفهّمها لعدم دعوتها"[9].

ووفقًا للمصادر الإسرائيلية، فإنّ سبب عدم مشاركة إسرائيل في المؤتمر يكمن في أنّ دولًا كثيرة بخاصة السعودية، هدّدت بالامتناع عن المشاركة في حال حضورها. ولمّا كان التمويل الأساسي لإعادة إعمار غزة سيتمّ بأموال دول الخليج، وليس من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، فإنّ مشاركة إسرائيل قد تؤدّي إلى فشل المؤتمر[10].

---

[8] عمر شعبان، "هل يزدهر قطاع غزة قريبًا"، **المونيتور**، 2014/10/17، الرابط:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/10/cairo-donor-conference-gaza-reconstruction.html

[10] المرجع نفسه.

[10] كشف وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان عن وجود "تفاهمات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول شروط إعادة إعمار غزة، وأنّه لن يكون دون مشاركة إسرائيل فيه، والنقاط الأساسية بالنسبة إليها "أنّنا معنيون بالإعمار المدني لغزة"، لكنها تريد "نظام مراقبة، حول كيفية عبور المواد والأموال، ونفى ألّا تكون إسرائيل مشاركة في المؤتمر، ولا يمكن إعمار غزة دون مشاركتها وتعاونها، على الرغم

وبناءً عليه، فإنّ تفضيل إسرائيل عدم المشاركة في أعمال المؤتمر، جاء وفقًا لحساباتها وقناعاتها بأنّ تسهيل إطلاق عملية إعادة الإعمار سيعود بالنفع عليها؛ إذ سيكون لشركاتها وموانئها الحصّة الأكبر من العائدات والأرباح التي ستجنيها نتيجة توريدها موادّ البناء.

وقامت الصيغة التي حدّدتها إسرائيل في التعامل مع ملفّ إعادة الإعمار على رباعية "المشاركة والتسهيلات مقابل الأمن والربح"؛ فستمرّ كلّ موادّ البناء والمعدات لإعمار غزة عبر معابرها فقط، وستشرف هي على آليات إدخالها، ورصدها إلى حين وصولها إلى أهدافها، فضلًا عن مراقبتها الأموال التي تدخل القطاع[11].

وتشير المعطيات المتاحة إلى أنّ إدخال المواد سيتمّ عبر ثلاث قنوات:

1-تشمل الأولى متابعة دخول المواد المخصصة للمشاريع في القطاع، وتخزينها في مخازن خاصة خاضعة للحراسة على مدار 24 ساعة، مع وضع كاميرات مراقبة مباشرة تشرف عليها إسرائيل؛

2-تتضمّن الثانية إدخال المواد لفائدة إعمار البيوت المهدّمة عبر مقاولي بناء معروفين، وبعد تقديم كشوفٍ مفصّلة عن الكمّيات والأمكنة، وتمنع إسرائيل ومصر إدخال الأنابيب الحديدية بجميع أنواعها؛ وستدخل بدلًا منها أنابيب بلاستيكية.

3-أمّا القناة الثالثة، فتؤكّد على تشكيل طاقم خاص من خبراء البناء والمهندسين بهدف فحص الموادّ ذات الاستخدام المزدوج، ومنع وصولها إلى القطاع[12].

وعلى الرغم من تأكيد السلطة الفلسطينية حصرها بتنفيذ مهماتها في موضوع الإعمار بكلّ شفافية، وإيصال

من تفهّم القيود لدى الدول العربية، وفي جميع الأحوال سنحاول أن نكون إيجابيين في ما يتعلق بالبنى التحتية المدنية والإعمار المدني". وقال عاموس جلعاد رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع: "نحن من على الأرض، ونقرّر". وهذه رسالة تحمل إشارة لشروط إسرائيل في مسألة إعادة الإعمار التي من غير المستبعد أن تستخدمها أداة ابتزاز سياسية على الفلسطينيين مستقبلًا. انظر: نضال محمد وتد، "إعمار غزة: إسرائيل الغائب الحاضر"، **العربي الجديد**، 2014/10/13، على الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/politics/6dfa56a5-fb11-4921-8624-0c2e40af1c58

[11] إبراهيم عبد الكريم، "إعادة إعمار غزة: الآلية والموقف الإسرائيلي"، **مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية**، 2014/10/15، على الرابط:

http://goo.gl/co9PBG

[12] "'يديعوت' تنشر تفاصيل الخطة الإسرائيلية لإدخال تسهيلات إلى غزة"، صحيفة **فلسطين**،2014/10/11، على الرابط:

http://felesteen.ps/nd/releases/////2014/102014/11/pdf/03.pdf

الأموال عبر حساب وزارة المالية في حكومة التوافق، وتعهّدها بعدم وصولها إلى أيّ جهة قد تستخدمها لأغراضٍ عسكرية، في إشارة إلى "حماس"، تتذرّع إسرائيل بالخشية من استغلال "حماس" أموال الإعمار لترميم أنفاقها الهجومية وبناء تحصيناتها، وتغيير الأمر الواقع في القطاع، بخاصة على المعابر، ما يفتح المجال أمام تنفيذ عمليات فدائية فيها. لذلك تتابع الأجهزة الأمنيّة الإسرائيلية عن كثبٍ الحوار الجاري بين "حماس" والسلطة الفلسطينية في ما يتعلق بنشر الشرطة على معابر رفح، وكرم أبو سالم، وايريز[13].

لكن في المقابل، عبّرت جهات إسرائيلية أخرى عن حرصها على تسهيل إعادة إعمار غزة، انطلاقًا من دوافعَ خاصة، في إطار إستراتيجية الهدوء التي تعتمدها حكومة بنيامين نتنياهو، وتعني إطالة الفترة الحالية التي لا يتخلّلها أيّ مواجهة مع الفلسطينيين[14].

أمّا حركة حماس، فهي تخشى من أن يؤدّي إبعادها عن سير عملية إعادة الإعمار إلى تهميشها والإضرار بمكانتها في غزة؛ لأنّ إقصاءها من عملية إعادة الإعمار بذريعة منع تدفّق الأموال وعدم وصولها إلى أيديها، وتمكين السلطة الفلسطينية من ترسيخ سيطرتها على القطاع، كلّها عوامل سيكون لها آثارٌ سلبية في دور الحركة وعلاقاتها الداخلية[15].

ونتيجة إدراك كلٍّ من السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر أنّ الإبطاء في إعادة إعمار غزة سينتقص ممّا تراه "حماس" إنجازات عسكرية حقّقتها خلال الحرب، تسعى هذه الأطراف إلى استخدام إعادة الإعمار ورقة ضغط على "حماس".

الاحتلال مكمن المشكلة

على الرغم من أهمّية مؤتمر القاهرة في المساهمة في إزالة آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة،

---

[13] عدنان أبو عامر، "السياسي يتغلب على الإنساني"، **الجزيرة نت**، 2014/10/18، على الرابط:
http://goo.gl/SGCpqs

[14] سماح عرار، "من يريد تأخير إعمار غزة؟ مزاعم اسرائيلية"، وكالة **زمن برس**، 2014/10/13، على الرابط:
http://zamnpress.com/news/61195

[16] "الزهار ينتقد إدارة ملف إعادة إعمار غزة"، **الرسالة نت**، 2014/10/25، على الرابط:
http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=102096

والتخفيف من الأعباء اليومية لسكّانه، وضمان فرص العمل، فهو لم يتّخذ أيّ موقف لضمان عدم تكرار سيناريو التدمير العمراني وقتل المدنيين، ولم يحمّل إسرائيل مسؤولية الدمار الذي تسبّبت فيه، فهي ما زالت تحتلّ القطاع بحسب محكمة العدل الدولية.

بعبارة أخرى، لقد تعامَل مؤتمر القاهرة مع الدمار الحاصل في غزة كأنّه ناجم عن كارثة طبيعية، وليس بسبب سلوك سياسي وعسكري ممنهج. ومن هذا المنظور تعاملت الدول المانحة مع حصار قطاع غزة والقضية الفلسطينية عمومًا، بوصفها إنسانية إغاثية، يجري وضعها على مائدة الأعمال الخيرية وبازاراتِها.

وعليه، فإنّ تكرار العدوان الإسرائيلي طلب الإعمار كلّ عامين تقريبًا، يتحوّل إلى نمطٍ يفترض معالجته من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، إذا كان الهدف هو تحقيق الأمن والاستقرار الدائم.

أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنّ تكرار هذا النوع من المؤتمرات يضاعف شكوكهم في جدواها، ولا يترك لهم فرصة للأمل بعدم تكرار عدوانٍ إسرائيلي من جديد، ويشعرهم بأنّ جلّ الاهتمام الدولي يبقى في إطار صوري وتذكاري، يساعد على تخفيف بشاعة المجزرة والإبادة الممنهجة التي ترتكبها إسرائيل بحقّهم بين فترةٍ وأخرى. ومن جهةٍ أخرى، يَطرح الشارع الفلسطيني أسئلة كثيرة بخصوص مؤتمر القاهرة، من قبيل: ما هو حجم الأموال الحقيقية التي ستُنفَق على عملية الإعمار؟ وما هو نصيب المؤسسات الدولية المشرفة على الملفّ؟ وكم سيتقاضى مندوبوها وموظفوها ومراقبوها من تلك الأموال؟ وما هي حصّة الوسطاء واللجان والمكاتب الاستشارية والفنية؟ وما هو حجم الأموال التي ستُنفَق على أسر الشهداء والجرحى والمشردين وأصحاب المصانع والورش والمزارع المدمّرة؟

تُطرح هذه الأسئلة، بينما تبقى المسألة الجوهرية هي إنهاء الاحتلال، وفكّ الحصار عن قطاع غزة، لا سيّما أنّ هناك استحقاقات سابقة لعملية إعادة الإعمار تراكمت فوق الدمار الذي حلّ بالقطاع منذ عام 2007 ولم تُحسم بَعْد؛ أوّلها: إعادة بناء المطار والميناء اللذَين دمّرهما الاحتلال عام 2002، وإعادة إعمار ما دمّرته الآلة الحربية الإسرائيلية على غزة خلال 2008 و2009 وعام 2012.

ويفسَّر التخوّف الفلسطيني في غزة من إمكانية بقاء قرارات مؤتمر القاهرة محفوظة في أدراج منظّميها، دون خروجها إلى حيّز التنفيذ، بالمحاذير التالية:

1. عَدّ إعادة الإعمار مقدّمة لخنق المقاومة، ورجوع السلطة الفلسطينية إلى غزة، مع تحفّظ دولي على

وجود "حماس" في المشهد السياسي الفلسطيني. لقد دخل تسييس إعادة الإعمار في سياق الإغراء بالأموال من قوى إقليمية ودولية تحاول الضغط على المقاومة وسلاحها وسيلةً لإدخال حركات المقاومة في صفقات للمساومة والمقاولة من أجل تصفيتها ومطاردتها، وتعزيز التنسيق الأمني مع إسرائيل بعد تحويل التهدئة إلى هدنة شاملة.

2.رهن عملية إعادة الإعمار بشروط إسرائيل "الأمنيّة".

3.إعادة الرئاسة الفلسطينية إلى قطاع غزة، وبسْط سلطتها عليه، وفقًا لشروط إسرائيلية وأميركية.

4.التزام السلطة الفلسطينية عملية السلام، والحلّ التفاوضي خيارًا إستراتيجيًّا ووحيدًا.

هذا فضلًا عن الأصوات الإسرائيلية التي تهدّد بعرقلة عملية الإعمار، بزعم إمكانية أن تستغلّ "حماس" جزءًا، ولو صغيرًا، من المساعدات الدولية وموادّ الإعمار؛ لتعيد ترميم الأنفاق والقدرات العسكرية.

يضاف إلى كلّ ذلك غياب إستراتيجية فلسطينية موحّدة تؤمّن غطاءً سياسيًّا لإدارة الإعمار وتأهيل القطاع وتنميته، تنبثق من حكومة الوحدة الفلسطينية التي يهدّد استمرارها تعثُّر مسيرة المصالحة الفلسطينية الداخلية، لأنّ الإشارات تتزايد من قيادة السلطة الفلسطينية بأنّ أيّ موادّ لإعادة الإعمار لن تدخل غزة دون أن تبسط سيطرتها على القطاع، وهو أمر ما زال مثار جدل مع "حماس".

كلّ هذا يفاقم أجواء الإحباط بين المشردين من أهالي غزة، في ظلّ ما يرونه من آليات دولية غير فعّالة لإدخال موادّ البناء إلى القطاع؛ فالإجراءات البيروقراطية المعقّدة مرهقة تجعل عملية إعادة الإعمار تستغرق سنوات طويلة[16]، مقابل وجود حاجات إنسانية آنيّة ملحّة للسكان لا تحتمل الانتظار، بخاصة مع حلول فصل الشتاء باكرًا، وغرق بعض الأحياء التي لم يصلها بعد مشروع إعادة الإعمار.

[17] الحديث يدور عن آلية أمنية تضمن لإسرائيل متابعة دخول مواد البناء إلى غزة، عبر كاميرات تصوير تنقل ما يحصل في المستودعات الفلسطينية في غزة إلى إسرائيل مباشرة، ما يمنع أيّ سلاسة أو تيسير في الإجراءات... تفاصيل الخطة متاحة على هذا الرابط:
http://www.palsawa.com/ViewDetails.aspx?ID=12145#.VEgOHfmsVog

خاتمة

إنّ بقاء عملية إعادة إعمار غزة رهن شروط الدول المانحة سيجعلها مؤجّلة[17]؛ بحيث تتراكم استحقاقاتها يومًا بعد يوم، وتبقى تساؤلات عديدة معلّقة بشأن جدّيتها في ضمان الأموال والظروف اللازمة لإعمار القطاع المحاصر. ويعني كلّ ذلك أنّ المسافة بين وعود المانحين وترجمتها إلى حقائق على أرض الواقع، إذا ما أضيفت إلى قائمة الشروط الإسرائيلية والدولية، تضع ملفّ الإعمار أمام صورةٍ معقّدة تُبقي الموضوع بأكمله مرهونًا بالتطورات والتفاعلات المستقبلية.

لكن استمرار مسيرة إعادة إعمار غزة بهذا البطء والتلكّؤ، لن يسفر بالضرورة عن اندلاع موجة جديدة من المواجهة بين "حماس" وإسرائيل، وسيلة ضغط فلسطينية على الأطراف ذات الصلة بسرعة الإعمار؛ لأنّ القطاع المحاصر قد لا يقوى على تحمّل كلفة نتائج أيّ مواجهة مقبلة بهذه السرعة القياسية بعد انتهاء الحرب، ما يعني أنّ البدائل أمام صنّاع القرار في غزة تبدو في غاية الصعوبة.

[17] كشف المندوب الدائم لدى الجامعة العربية وسفير دولة فلسطين لدى القاهرة، جمال الشوبكي، عن شرطين وضعتهما الدول المانحة مقابل الإيفاء بالتزاماتها المالية لإعادة إعمار ما دمّره الاحتلال في غزة، يتمثلان في: هدنة دائمة، وعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، وعدم تنفيذ الشرطين قد يحول دون إعمار غزة بصورة سريعة وثابتة، موضحًا أنَّ خطة السلطة لإعادة الإعمار تمتدّ من 3 إلى5 سنوات. انظر: "سفير فلسطين في القاهرة: الدول المانحة اشترطت هدنة دائمة"، **اليوم السابع**، 2014/10/15، على الرابط:
http://cutt.us/BL2E